لذى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا ... وليس عندى لازما اذ قد اتى فى نظم والنثر الصحيح ثبتا فقد حكى قطرب ما ذكرا
غير وتسمه بالجر قيل ومنه قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام اذ ليس العطف على السبيل لانه صلة الصد
وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على مصدر حتى تكمل معموله وقال ابن خروف ما حاصله ان الكفر بالله والصد عن سبيله
متحدان معنى كانه لا فصل بالاجنبى بين سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف الكفر على الصد قبل تمامه بمنزلة ان يقال
وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام والشواهد الشعرية كثيرة كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام
من عجب يقول فاليوم قربت واذنبت كلانا التبيح اواشتم
فى الذم والابذاء فاذهب على طريقك فانها تشتمك الايام
واهليها وكقولك اذا اوقدوا فى الحرب نار عدو هم فقد خاب
من يصلى بها وسعيرها وقوله بنا ابد الا عيرنا ندركانى
ويكتنف غناء الخطوب الفوادح الغناء بالفتح والمد الحالة
التى تغم وتغير والخطوب الامور الصعبة والفوادح بالفاء والحاء
المهملة المثقلات واكثر ابن مالك انشاد الشواهد على ذلك
ولدة فى شرح الالفية لا يبعد ان يقال فى هذه المسئلة ان العطف
على الضمير المجرور دون اعادة الجار غير جائز فى القياس لوجهين
احدهما ان الضمير المجرور شبيه بالتنوين لمعاقبته له وكونه
على حرف احمد ولا يجود العطف عليه كالتنوين والثانى

والمجرور كشئ واحد فاذا اجتمع على الضمير الاتصالان
كان العطف عليه كعطف على بعض الكلمة فان قيل لم كان ما ذكر
من الشبه مانعا لمنع توكيد الضمير المجرور والابدال منه واللازم
مثبت بالاجماع وقلنا لا نسلم صدق الملازمة والفرق
بين التوكيد مقصودا به تكميل متبوعه فينزل منزلة الجزء
وذلك يقتضى ابرز الاول ان شبه الضمير المجرور بالتنوين
حال التوكيد اولى من شبهه به حال العطف لطلبه حال التوكيد
غير ما يطلبه التنوين وهو التكميل بعده فلا يلزم ان يوثر شبه
التنوين فى بعد التاكيد ما اثر فى العطف لاحتمال ان يغلب
الحكم على اقوى الشبهين الثانى ان شبه المجرور ببعض
الكلمة وان منع من العطف لا يمنع من التوكيد لان شيئ من
العطف لا يمنع بعض الكلمة لا يمتنع عليه تكميل بقية اجزائها
وكذلك لا يمتنع ما اشبه بعض الكلمة تكميله بما بعده واما البدل
فالفرق بينه وبين العطف ان البدل فى نية تكرار العامل فاتباعه
الضمير المجرور فى الحقيقة اتباع له وللجار جميعا لان البدل فى
قوة المصرح بالعامل وليس كذلك المعطوف فجاز ان تقول مررت
به المسلمين جواز قولك مررت به وبزيد واما ما ورد من السماع
على الشذوذ او اضمار الجار لما اضمر فى مواضع اخر كقولهم
ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة وقد اضطرب كلام الزمخشرى
فى الكشاف فى هذه المسئلة فمرة منع كما صرح به فى تفسير
والمسئلة النساء حيث قال فى عطف الارحام بالجر فى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)